بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة

خطة لإعادة إعمار المؤسسات التربوية خلال أربع سنوات بكلفة ٤,١٠١ مليار دولاراً دولار

بغداد / طالب الماس الياس

أكد وزير التربية الدكتور علاء الدين عبد الصاحب العلوان أن الوزارة وضعت خطة واسعة لإعادة إعمار ابنية المؤسسات التربوية في عموم العراق وتجهيزها بمستلزماتها بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة للفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧.وقال الدكتور العلوان لـ(المدى) أن الوزارة وضعت خطة لتنفيذ مشاريعها التربوية مع الكلفة التخمينية لها بلغت (٤) مليارات و(١٠١) مليون و(٥٦٦) ألف دولار موزعة بواقع (٨٨٨) مليونا و(٥٥١) ألف دولار لتنفيذ مشاريعها٢٠٠٤. فقد رصد لها مبلغ (١٦٥) مليوناً و(٩٦٥) ألف دولار موزعة بواقع (٧٩) مليوناً دولار للكتب المدرسية و(٣٣) مليونا دولار مخصصة للتجهيزات المدرسية و(٥٣) مليوناً و(٩٦٥) لتنفيذ مشاريع تربوية متنوعة.

خطة عام ٢٠٠٤

وتشمل خطة عام ٢٠٠٤ إعادة تأهيل الأبنية المدرسية بـ(١٠٧) ملايين و(٢٠٠) ألف دولار وهدم وإعادة بناء جديد للمدارس بـ(٧٩) مليوناً و(٩٢٠) ألف دولار وبناء صفوف دراسية. وأجنحة ومرافق صحية إضافية بـ (٢٣٢) مليوناً (٩٨١) ألف دولار وبناء مدارس جديدة بـ(٣٢٠) مليوناً و(٩٥٠) ألف دولار وصيانة سنوية للأبنية المدرسية بـ(٤٣) مليوناً و(٥٠٠) ألف دولار وتأهيل وتجهيز التعليم المهني التقني بـ(٤٩) مليوناً و(٥٥) مليوناً دولار لتوفير أجهزة المختبرات المدرسية.

وأضاف أما المشاريع التربوية غير الممولة للعام ٢٠٠٤. فقد رصد لها مبلغ (١٦٥) مليوناً و(٩٦٥) ألف دولار موزعة بواقع (٧٩) مليوناً دولار للكتب المدرسية و(٣٣) مليونا دولار مخصصة للتجهيزات المدرسية و(٥٣) مليوناً و(٩٦٥) لتنفيذ مشاريع تربوية متنوعة.

أما الكلفة التخمينية لتنفيذ المشاريع ضمن خطة الوزارة للفترة من عام (٢٠٠٥) ولغاية(٢٠٠٧) فقال وزير التربية لقد تم رصد مبلغ (٣) مليوناً و(٤٧) مليوناً و(٥٠) ألف دولار تتوزع بواقع (٢) مليون و(٥٦٨) مليونا و(٥٠) ألف دولار لتنفيذ المشاريع نفسها في خطة عام ٢٠٠٤ الممولة و(٤٧٩) مليوناً دولار لتنفيذ المشاريع غير الممولة ضمن خطة ٢٠٠٤. أشار الدكتور العلوان إلى أن الوزارة أبرمت اتفاقاً مبدئياً خلال الاجتماع التنسيقي الثاني مع البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة في الثاني من آذار الماضي لتنفيذ العديد من المشاريع التربوية حيث ستنفذ مشاريع بالتعاون مع البنك الدولي تشمل الأبنية المدرسية وإنشاء مدارس جديدة وإعداد الكتب المنهجية وإعادة وتأهيل الملاك التعليمي وتدريب المعلمين والتوجه نحو اللا مركزية ومجالات الإدارة المالية فيما ستقدم المنظمات الدولية ومنها منظمة اليونسكو تعاونها في مجالات نظام إدارة المعلومات التربوية وإدخال التكنولوجيا والاتصالات والتعليم المهني وإصلاح وإعداد المناهج ومحو الأمية والتعليم مدى الحياة وأما منظمة اليونسيف فيكون تعاونها في مجالات التعليم مرحلة الطفولة ونظام إدارة المعلومات التربوية وإصلاح المدارس وخاصة في مجال توفير شروط الصرف الصحي والمياه النظيفة وتوفير المستلزمات التعليمية وأما منظمة الصحة العالمية فيشمل تعاونها في مجالات الصحة المدرسية والمنهج الصحي إضافة إلى تعاون المركز الثقافي البريطاني الذي يشمل الإدارة المركزية وتدريب اللغة الإنكليزية.

خضي المري

أصحاب عقود العمل ينتظرون ٦/٣٠ بقلق شديد

محافظة نينوى تعيد ٤٦ الف عامل إلى البطالة من جديد

الموصل / نزارعبدالستار

تعد محافظة نينوى من اكثر المحافظات العراقية نجاحا في تطبيق مشروع هيئة العمل الذي تم تشكيله بدعم من سلطة الائتلاف المؤقتة بغية توفير فرص العمل لاكبر عدد من العاطلين وبرغم السلبيات التي رافقت عمل الهيئة والاتهامات الكثيرة التي وجهت الى المشروع فان هيئة العمل قامت بفرض العاطلين على الدوائر المختلفة وتحقيق حلمهم بالحصول على راتب شهري.

اشكالية موعد تسليم السلطة

مشروع هيئة العمل قام على مبدأ تقديم منحة تبلغ بحدود ثلاثة ملايين دولار تستغل في توظيف العاطلين مدة محدودة لاتتجاوز الثلاثين من حزيران القادم ، موعد تسليم السلطة للعراقيين ، وهذا الموعد يمثل الان للمستفيدين من المشروع نقطة خلاف تحتاج الى معالجة حيث يطالب المستفيدون بالغاء هذا الشرط ودعم هيئة العمل للاستمرار بتوظيف العاطلين بحجة ان المدة الممنوحة قصيرة جدا وان العاملين سيعودون مرة اخرى الى البطالة التي تخلصوا منها بعد معاناة وصبر.

حاولنا الاستفسار من هيئة العمل عن مدى امكانية السعي لتحقيق هذا الطلب خاصة ان الهدف من توظيف العاطلين هو التخفيف من الازمة التي هي في تفاقم وازدياد برغم الجهود المبذولة لحلها الا اننا لم نحصل على جواب مفهوم واحالتنا الهيئة الى محافظة نينوى للبحث عن اجابة شافية. وهناك ابلغتنا شعبة الارتباط ان محافظ نينوى الدكتور اسامة كشمولة يبحث مع ممثلة سلطة الائتلاف المؤقتة ، الانسة هيرو مصطفى ، امكانية ايجاد حل لعقدة موعد تسليم السلطة. وكان السيد المحافظ قد اشار في مؤتمر صحفي عقد في مبنى المحافظة الخميس الماضي ان مجلس المحافظة يتابع هذا الامر ولكنه طمأن المستفيدين بالقول ان مشاريع الاعمار قادمة وانها ستوفر فرص العمل بشكل واسع وهذا سيخفف من الازمة بشكل كامل، كما ان الاعمار سيوفر للعاملين استفادة مالية اكبر بكثير من الراتب الذي تدفعه هيئة العمل الان.

الحالة الامنية وحملة الاعمار

وفي هذا المجال اكد المستفيدون من مشروع هيئة العمل لـ (المدى) انهم لايثقون بوعود المحافظة خاصة وان الوضع الامني في تدهور مستمر كما لاتوجد ضمانات كافية تجعلهم يصدقون ان مشاريع الاعمار ستبدأ بعد موعد تسليم السلطة في الثلاثين من حزيران القادم. وقال السيد حسين قاسم امين سلطة الائتلاف المؤقتة ، الانسة هيرو مصطفى ، امكانية ايجاد حل لعقدة موعد تسليم السلطة. وكان السيد المحافظ قد اشار في مؤتمر صحفي عقد في مبنى المحافظة الخميس الماضي ان مجلس المحافظة يتابع هذا الامر ولكنه طمأن المستفيدين بالقول ان مشاريع الاعمار قادمة وانها ستوفر فرص العمل بشكل واسع وهذا سيخفف من الازمة بشكل كامل، كما ان الاعمار سيوفر للعاملين استفادة مالية اكبر بكثير من الراتب الذي تدفعه هيئة العمل الان.

الحالة الامنية وحملة الاعمار

وفي هذا المجال اكد المستفيدون من مشروع هيئة العمل لـ (المدى) انهم لايثقون بوعود المحافظة خاصة وان الوضع الامني في تدهور مستمر كما لاتوجد ضمانات كافية تجعلهم يصدقون ان مشاريع الاعمار ستبدأ بعد موعد تسليم السلطة في الثلاثين من حزيران القادم. وقال السيد حسين قاسم امين من الذين ارتبطوا بعقود هيئة العمل لـ(المدى) ان المبالغ المقدمة من سلطة الائتلاف تعد بسيطة ويمكن توفيرها لادامة عمل الهيئة كما ان الحكومة العراقية الجديدة لن يكون بمقدورها الانتباه الى هذه المشكلة خاصة وان الوضع الحالي الذي يعيشه البلد لايبشر بالخير وستبقى الحالة الامنية تؤثر في عملية اعادة الاعمار التي قد تتأخر كثيراوتستمر الى مابعد اجراء الانتخابات. اما السيد قتيبة كامل النعيمي، وهو ايضا من المستفيدين من العقود فقد اوضح لـ(المدى) ان راتب الهيئة برغم بساطته يوفر له وللاخرين فرصة العمل بشكل جيد وانه يتطلع الى تمديد العمل الى فترة اطول.

الخوف من البطالة

المستفيدون من عقود هيئة العمل يتخوفون من عودة شبح البطالة بعد تسليم السلطة وهم وان كانوا على علم مسبق بالمدة المحددة التي سيستغرقها عملهم الا انهم يأملون بايجاد حل سريع لازمتهم. وعن هذا يقول السيد عصام تحسين ان هيئة العمل قامت بواجبها ولكن الامر من الناحية العملية يحتاج الى اعادة نظر فلا يوجد مايبرر طردنا من العمل. اما الآنسة نهى الكاتب فقد تحدثت لـ (المدى) عن رغبتها في الاستمرار بالعمل حتى لو قاموا بقطع راتبها وانها والعديد من زملائها في العمل قرروا عدم ترك دائرتهم الجديدة لاي سبب كان لان ذلك افضل من الجلوس في البيت فربما يساعد تطوعهم للعمل بلا مقابل في ايجاد حل. وقالت اذا كان موعد تسليم السلطة الينا يعني فصلنا من العمل فنحن لانريد هذه السلطة التي تعيدنا الى البطالة.

هموم اخرى

ومن جانب اخر تحدث السيد مصطفى شاكر عن مضايقات طريفة حيث اشار الى ان موظفي الدوائر التي ارتبطوا معها بعقود يتضايقون من وجودهم وينظرون الى رواتبهم التي هي ٦٠ دولاراً بعين حاسدة خاصة وان رواتب الموظفين الدائمين في الدائرة التي يعمل فيها مقاربة لاجورهم وهذا الامر يجعلهم في حرج شديد، واوضح ان الدوائر لاتتعامل معهم بشكل صحيح ولاتطالبهم بالتواجد اليومي. اما السيد عبد الكريم الصافي فقد تحدث لـ(المدى) عن قيام البعض بالصاق بيانات على ابواب الجوامع تحرم العمل مع هيئة العمل وتعد هذه العقود مخالفة للشريعة وهي حرام وقال ان البعض من خطباء الجوامع قال بتكفيرهم وهو يتساءل هل من الحلال ان يكون عاطلا عن العمل ؟!.

قائد القوات الهولندية في السماوة لـ(المدى)

نفذنا العشرات من المشاريع الكبيرة والصغيرة في قطاعات الماء والكهرباء والوقود بالمحافظة

السماوة / عدنان العميري

تصوير / قاسم محمود

تواصل القوات الهولندية العاملة لحفظ الأمن والسلام في محافظة المثنى سعيها للنهوض بالواقع الخدمي والاقتصادي منذ تسلم مهامها في شهر آب من العام المنصرم.

(المدى) أجرت لقاء مع العقيد أوبلار قائد الكتيبة الثانية للبحرية الهولندية قبل انتهاء مهامه في المحافظة لتتسلم المهمة الكتيبة ٤٢ للقوات البرية الهولندية.

شعب مظلوم

قال: لم يكن وجودي الآن هو الأول في العراق فقد كنت ضمن قوات التحالف عام ١٩٩١ في منطقة كردستان. غير أني لا أملك المعلومات عن المنطقة الجنوبية. كل الذي أعرفه أن الشيعة يقطنون في الجنوب.

وخلال خدمتي في الجنوب وجدت مدى الاضطهاد الذي جرى لهؤلاء السكان من المنطقة الجنوبية وأنهم محرومون من كل شيء بما فيها طقوسهم الدينية. وكنت أود أن أعرف كيف تكون هذه الممارسات التي منعها النظام السابق. ووجدتها حقوقاً طبيعية.. مارسها الناس خلال الأيام المنصرمة بشكل منظم بالتزام من الجميع كما إن التردد لدى الناس زال بعد إلقاء القبض على صدام واصبحت حرة بتصرفاتها الإنسانية.

*وما رأيكم حول أبناء المثنى - السماوة بشكل خاص؟

- بصراحة أن الهولنديين حالفهم الحظ لوجودهم في هذه المحافظة. بسبب التعاون الموجود من أجل إشاعة الأمن والنظام. مما أدى إلى توسع النشاط الاقتصادي والإنسان أصبح مشغولاً بالعمل. وهو ليس بسبب وجودنا وإنما لأن الناس تتطلع إلى مستقبل أفضل. ولاحظنا أن الأرض تحولت إلى بقعة زراعية خضراء وكل ذلك يسهم في التطور إلى الأمام.

نصيحة واحدة

*ماذا أوصيتم القائد الجديد للقوة الهولندية؟

- نصيحة واحدة مهمة وهي أن يستمع إلى العراقيين بانتباه ويتعاون معهم. وأن وظيفته الأساسية أن يتصل بأعضاء مجلس المحافظة والمجالس البلدية ومختلف شرائح المجتمع وإيجاد الحلول لحل مشاكلهم وحسب الإمكانيات المتوفرة.

*ماذا قدمت القوات الهولندية للمحافظة خلال الفترة المنصرمة؟

- إن مهمات قوات التحالف بشكل عام تتلخص بأربعة جوانب الأمن والاقتصاد والخدمات وإعادة هيكلة النظام الإداري والسياسي.

الأول هو من مسؤوليتنا والجوانب الثلاثة الأخرى هي من مسؤولية سلطة الائتلاف المؤقتة (السيماك) فقد كانت مهمتنا بناء جهاز خاص بالأمن في المثنى. وقد أجرينا عدة أنشطة أهمها الدورات التدريبية وتوفير الأجهزة والمستلزمات الخاصة لهذا الجهاز أو ذاك والاستمرار بالتدريب والتعليم وفي أحيان أخرى البناء. وكان يشمل عدة أجهزة هي قوات الدفاع المدني العراقية والشرطة والحدود وحماية الطرق الخارجية وغيرها.

وضع امني جيد

وبسبب التعاون الجيد والمستمر ما بين كل الأجهزة المذكورة والتحالف حققنا وضعاً أمنياً جيداً في المحافظة والذي جرى بعد سقوط النظام السابق أنه بدأنا بمرحلة انتقالية زلنا في هذه المرحلة حيث كانت صلاحية قوات التحالف كبيرة وواسعة... واليوم بدأنا بتسليم السلطات بشكل تدريجي إلى الأجهزة العراقية المعنية فقد أصبح العد التنازلي للتحالف وبالمقابل بدأ العد التصاعدي وزيادة الصلاحيات للعراقيين.

وقد جهزنا الدروع المضادة للرصاص والمركبات للشرطة وبناء نقاط التفتيش وتجهيز الشرطة بشبكة اتصالات متطورة كما تم تجهيزهم بالزي الخاص بهم.

كما تم تشكيل قوات الدفاع المدني وخلال أربعة أشهر من العمل الشاق والدورات المتعددة توصلنا إلى تشكيل فوج يتألف من (٥٠٠) عسكري وتم تجهيزهم بجميع المعدات والتجهيزات اللازمة لمهامهم.

فضلاً عن بناء وترميم ثلاثة معسكرات كبيرة في السماوة والرميثة والخضر وترميم قلعة السلمان لتكون معسكراً مشتركاً لقوات الدفاع المدني والحدود وأخرى شبيهة في ناحية بصيه الحدودية.

ثلاثة محاور

أما في الجانب الاقتصادي والخدمي، فإن المثنى تعاني من ثلاثة أمور أساسية الماء والكهرباء والوقود. واذكر على سبيل المثال لا الحصر فقد تم إصلاح وترميم بعض شبكات الماء في قسم من القرى والنواحي وكحل مؤقت وزعنا ٢٠ سيارة حوضية لنقل الماء الصالح للشرب وتصليح مشروع تصفية المياه في الرميثة ونصب مضخات ماء لتحسين شبكة الماء في الخضر والدراجي. وهناك مشروع كبير لإنشاء شبكات المياه في جميع أنحاء المحافظة ويستمر لمدة ١٢ شهراً.

بينما تم توفير مضخات ومخازن للوقود وسنقوم بافتتاح محطة بنزين الرميثة بالتعاون مع الملاكات العراقية استطعنا أن نفتح أنبوب الغاز في المحافظة للقضاء على شحة الغاز السائل. ونحن مشغولون الآن ببناء مخزن لخزن الوقود بسعة ٦ ملايين لتر.

وبصراحة لقد نفذنا عشرات المشاريع الصغيرة والكبيرة في مجالات الري والطرق والجسور والرياضة والكهرباء وغيرها.

وأود الإشارة إلى أن هذه المشاريع نفذت بجهود العراقيين وإننا مجرد جهة ساندة.

استأنف الانتاج بعد سقوط نظام صدام مباشرة

لماذا أضرب ٣٦٦٢ عاملاً وموظفاً عن العمل في شركة أور بالناصرية؟

الناصرية / حسين كريم العامل

يعمل في معامل شركة أور العامة الثلاثة عشر معملاً ٣٦٦٢ منتسباً ما بين موظف وعامل وشرطة لحماية المنشآت حيث تتوزع معامل الشركة ما بين الألمنيوم والقابلوات ويضم الأول ستة معامل في حين يضم الآخر سبعة معامل وهذه المعامل تمت حمايتها والمحافظة عليها بمبادرات خاصة من منتسبيها في حين نال النهب والسلب من المنشآت والمعامل المجاورة. وقد بدأ العمل في جدول الرواتب الأخير (١١ درجة) وصرفت الشركة لمنتسبيها رواتب شهري كانون الثاني وشباط في ضوء تعليمات هذا الجدول واستبشر العمال خيراً بهذه الالتفاتة ككل الموظفين لكن ما حصل هو صدور تعليمات جديدة من وزارة المالية يتضمنها المنشور رقم ٤ الصادر من الوزارة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٢٩ والذي ينص على ما يلي:

١- يجري صرف الرواتب إلى موظفي الهيئات والشركات العامة التي تتلقى دعماً مالياً من الخزينة العامة نتيجة عدم ممارسة نشاطها أو عدم كفاية الموارد المالية الذاتية على اساس فئات الأربع درجات خلال شهر شباط والاشهر اللاحقة.

٢- في حالة قيام الهيئات والشركات العامة بممارسة مهامها ونشاطها الانتاجي وتحقيق واردات مالية كافية يجري صرف رواتب موظفيها على اساس سلم الرواتب الجديد المشار إليه بقرار سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٣ على أن يراعى عند الصرف عدم تجاوز الزيادة بأي حالة من الأحوال عن ٤٠٪ عن الرواتب السابقة. إلى هنا ينتهي نص المنشور الذي يحمل توقيع وزير المالية... وحين تم إبلاغ المنتسبين بنص المنشور الذي يحدد رواتبهم بـ(١٠٠، ٢٠٠، ٣٠٠ ألف) دون أن يتجاوز الأربعمئة ألف لأعلى درجة ثارت ثائرة المنتسبين وخاصة بعد أن تمت مطالبتهم بإرجاع فروقات راتب شهر شباط الذي تسلموه قبل وصول التعليمات للشركة وحدث ما حدث واستغل البعض الموقف وحرضوا على حرق الأرشيف والتخريب لكن تدخل الخيرين أنقذ الموقف.

وللوقوف على حقيقة الأمر التقت (المدى) بعدد من العمال ومدير الشركة العام لمعرفة الأسباب التي أدت بالعمال للإضراب وللإطلاع على المعوقات التي تمنع الشركة من أن أبلغناهم بما ورد إلينا من تعليمات صادرة من وزارة المالية التي تلقت تعليماتها من سلطة الائتلاف حسبما يشير الكتاب الوارد الينا. وقد رافق الإضراب الكثير من السلبيات بسبب تدهل عناصر مشبوهة ذات غايات ومآرب تختلف عما يطالب به العمال.وحين قلنا له لماذا لا تصرف رواتب المنتسبين في ضوء الـ(١١ درجة) ما دامت معامل الشركة تنتج حسبما يقول العمال قال:

- إن الشركة تعمل حالياً بنسبة تقل عن ٥٠٪ وذلك لعدم توفر المواد الأولية ولتجميد أرصدتها من قبل وزارة المالية وقلة التخصيصات من وزارة الصناعة إضافة إلى استهلاك العديد من القوالب وخروجها على القياس. فقد تم تخصيص (٢,٧٠٠) مليون دولار كمنحة للشركة وهذا المبلغ لا يكفي لتسديد متطلبات الشركة فمعمل القابلوات لوحده يحتاج إلى (١٠) آلاف طن من النحاس سنوياً وسعر الطن ٢٢٠٠ دولار وبعملية حسابية بسطية ستجد أن هذا المبلغ بالكاد يسد قيمة (١٠٠٠) طن فقط فكيف لنا أن نقوم بالصيانة وشراء المواد الأولية للمعامل الأخرى كالألمنيوم وإن ما متوفر في الشركة من رصيد هو فقط ١٠٠ طن من النحاس تنتج منه الإسلاك ذات القياسات الرفيعة لإطالة فترة العمل.وأضاف إن ما ينقصنا هو توفير المواد الأولية إضافة إلى التخصيصات المالية التي لو توفرت لتم إكمال مصنع القابلو الهاتفي المملوء بالجلي المنجز منه ما يقارب ٨٥٪ والذي لم تستأنف الشركة المقاولة العمل به بسبب عدم صرف مستحقاتها من مصرف الرافدين في عمان وهذا لمصنع لو تم إنجازه فإنه سيسد كل أجور العمال لأن الطلب على انتاجه متزايد.

إجراء سليم

وعن معالجته لأزمة الرواتب قال: بعد أن قدم العمال مطالبهم ناقش مجلس إدارة الشركة هذه المطاليب في اجتماع عقد لهذا الغرض وتم فيه الاتفاق على صرف رواتب المنتسبين على وفق نظام الـ(١١ درجة) وتعويض الفرق بين النظامين والبالغ (٣٥٠) مليون دينار شهرياً من خزينة الشركة ولتسديد هذا المبلغ سيجري التحرك على بيع مخلفات الانتاج بالمزايدة العلنية بعد استحصال موافقة الوزارة.

شركة تضم ١٣ معملا للألمنيوم والقابلوات دافع عنها منتسبوها فلم تسرق أو تحرق

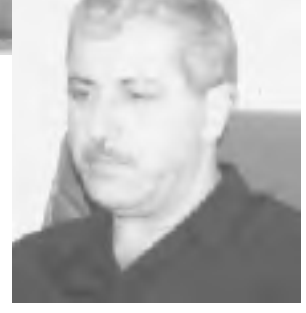

الانتاج ما دامت مكائنها سليمة.

رفض التمويل الذاتي

في البدء استمعنا إلى العمال المضربين يقول أحد العمال (جمال):

- نحن شركة منتجة ولا يجوز مقارنتها بالشركات غير المنتجة وقد بدأنا الانتاج بعد سقوط صدام مباشرة وإن الشركة لم تتضرر ومكائنها جميعها سليمة ونحن لم نكافأ حتى الآن على محافظتنا عليها وحمايتها.

أما رحيم فيقول إن المعامل تنتج وكل معمل حسب خطته وحسب طلب السوق. ونحن مستعدون للعمل وإن عدم توفر المواد الأولية أو قلتها في معامل الشركة ليس من مسؤوليتنا.

بينما رفض (حبيب) فكرة التمويل الذاتي وطالب بصرف الرواتب في ضوء تعليمات جدول الرواتب الجديد وأضاف: كيف يمكن للشركة أن تحقق أرباحاً وهي تصرف رواتب ٣٥٠ شرطياً لا تحتاج إلى خدماتهم أصلاً فحراس الشرطة ومنتسبوها قادرون على حمايتها وقد فعلوا ذلك من قبل.

بينما طالب حيدر بإجراء الانتخابات العامة في الشركة على أن تشمل منصب المدير العام كما طالب بتحديث المكائن أيضاً.

قلة التخصيصات

بعد هذا توجهنا إلى رئيس المهندسين ياسين خضر سلمان مدير شركة أور العامة وطرحنا عليه ما سمعناه من المنتسبين فقال:

- لقد قام العمال بالإضراب بعد